

# الكلفة الإجمالية للمشروع بلغت 6 ر4 مليار درهم

يقارب 4500 شجرة و20000 من النباتات المختلفة.

ويشكل المشروع الضخم الخاص بالمحطة الحرارية الشمسية ذات الدارة المركبة المدمجة، جزءاً من برنامج التنمية المدمجة بالجهة الشرقية للمملكة، وذلك من خلال مساهمته في فك العزلة عن منطقة عين بني مطهر بإنجاز طريق للولوج إلى المحطة وإلى المناطق المجاورة، وخلق مناصب شغل خلال مرحلتي البناء والاستغلال (360000 يوم عمل)، وكذا في إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة على الصعيد المحلي.

كما يتمثل جانب المواطنة في المشروع من خلال حرص القائمين على إنجازها على المساهمة في تقوية البنيات الأساسية لجماعة بني مطهر من خلال تشييد قنطريتين على «واد الشارف» و«واد تبودة» ونهضة المناطق المجاورة وتزويدها بالبنيات التحتية والتجهيزات الخاصة بالتنقيب عن المياه؛ ومجموعة من العمليات الرامية

إلى دعم التمدد ومحاربة الهدر المدرسي (المساهمة في عملية مليون محفظة وشراء حافلتين للنقل المدرسي وتوزيع دراجات هوائية على التلاميذ).

وقد تم تمويل المشروع، الذي تقدر تكلفته الإجمالية بـ 6 ر4 مليار درهم من طرف البنك الإفريقي للتنمية، والمؤسسة الإسبانية للقروض والصندوق الدولي للبيئة عن طريق هبة تقدر بـ 2 ر43 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى تمويل من طرف المكتب الوطني للكهرباء.

وكانت الإستراتيجية الطاقية الجديدة، التي تم وضعها بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تولي أهمية خاصة لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، قد تعززت في نونبر الماضي بتقديم «المشروع المغربي للطاقة الشمسية» الذي يتطلب إنجاز استثمارات مالية بقيمة تسعة ملايين دولار.

ويسعى هذا المشروع الوطني الطموح والواقعي، الذي سيجعل المغرب فاعلاً مرجعياً على مستوى الطاقة الشمسية، إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء انطلاقاً من الطاقة الشمسية قدرتها 2000 ميغاواط في أفق 2020.



• أشرف جلاله الملك محمد السادس، مرفوقاً بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الأربعاء بمنطقة سهب الغار بالجماعة القروية عين بني مطهر (إقليم جرادة)، على تدشين المحطة الحرارية الشمسية ذات الدارة المركبة المدمجة، التي تعد تجربة رائدة على الصعيد الدولي والتي بلغت كلفتها الإجمالية 4 مليارات و600 مليون درهم.

وتسدرج هذه المحطة الحرارية الشمسية، التي تبلغ قدرتها الإجمالية 472 ميغاواط، منها 20 ميغاواط بفضل الطاقة الشمسية، في إطار الاستراتيجية الوطنية من أجل تطوير الطاقات المتجددة، التي تحترم البيئة، وتؤمن الموارد الطاقية الوطنية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

كما يتلاءم المشروع الجديد مع التوجه الدولي الذي يضع ضمن أولوياته تطوير الطاقات المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية لمواجهة تحديات الطلب المتزايد على الطاقة والانحسار الحراري. وتتميز المحطة، التي تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 160 هكتار، يغطي منها الحقل الشمسي مساحة 88 هكتاراً، بقدرتها على ضمان إنتاج سنوي متوسط يقدر بـ 3538 جيغاواط/ساعة، أي ما يعادل 13 بالمائة تقريباً من الطلب الوطني لسنة 2010.

وتتكون المحطة، التي تقوم على اعتماد وتوظيف التكنولوجيا الدقيقة، من عنفتين غازيتين تشتغلان بالغاز الطبيعي، وعنفة بخارية، ومرجلين للاسترجاع وكذا مجال ومبادل شمسيين.

وبذلك ستمكن هذه المحطة من تعزيز وسائل الإنتاج الوطنية بشكل كبير وتقوية شبكة الربط الكهربائي بالجهة الشرقية للمملكة.

وسيقم تشغيل المحطة، التي أسندت مهمة إنجازها إلى الشركة الإسبانية «أبينكوا»، في إطار طلب عروض دولي، بواسطة الغاز الطبيعي الذي تزود به عبر قناة يبلغ طولها 6 ر12 كلم موصولة بأنبوب الغاز المغربي الأوروبي. وقد تم تشييد المحطة الجديدة، التي كان جلاله الملك

قد أعطى انطلاقة تشغيل إنجازها في 28 مارس 2008، في مراعاة تامة لضوابط ومعايير احترام البيئة، حيث أن دخولها حيز التشغيل سيمكن من اقتصاد كمية الفيول المستهلكة سنوياً بنحو 12000 طن، مما سيساهم في تجنب انبعاثات 33500 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو سنوياً.

كما أن اعتماد المحطة لتقنية التبريد بواسطة النظام الجاف (المبردات الريحية)، سيمكن من خفض كمية المياه المستهلكة من 4 ر5 مليون متر مكعب إلى 850 ألف متر مكعب سنوياً، أي ما يمثل اقتصاداً في استهلاك الماء بنسبة 80 بالمائة.

ومن جهة أخرى فقد تم وضع نظام خاص باسترجاع النفايات السائلة للمحطة، ومعالجتها وتخزينها داخل حوض سميك للتبخير تبلغ مساحته 6 هكتارات، بشكل يمكن من عدم طرح أي نفايات سائلة.

ويتجلى احترام المشروع للشأن البيئي أساساً في استعماله للتكنولوجيا النظيفة المتمثلة في نظام الدارة المركبة المشغلة بالغاز الطبيعي، واحترام مقتضيات الوطنية والدولية في مجال البيئة الخاصة بالنفايات الغازية والسائلة وكذا الضجيج، إلى جانب غرس ما